النظام النقدي العالمي
بين نظام (بريتون وودز) وسيادة التعويم والفوضى النقدية

عباس ابراهيم البغدادي

افرزت الحرب العالمية الثانية ضرورة قيام نظام نقدي جديد ليعالج الخراب الذي ساد أوروبا وما صاحبه من انخفاض خطير في المعروض السلعي خاصة في قطاع الغذاء اضافة الى البطالة الواسعة ودمار البناء التحتي الذي يشكل دعامة النهوض الاقتصادي وصاحب ذلك تدهور اسعار الصرف للعملات الاوروبية وموازين المدفوعات وحركة رأس المال. واندفعت الدول الاوروبية في سباق للدخول في حرب تجارية داخلية قائمة على التخفيضات المستمرة في عرضها للسلع في سوق التجارة الدولي كوسيلة للتدخل لتحسين اوضاع الموازين التجارية مع الدول الاخرى.

ورافق ذلك انفصال كثير من المستعمرات عن الارتباط بالدول المستعمرة فشكل ذلك انحساراً في الوجود الدولي لبعض العملات الرئيسة كما حدث للجنيه الاسترليني حيث بدأت رحلة تراجعية عن السيادة العالمية.

وهذا الواقع اتاح فرصة للولايات المتحدة بالتقدم الاقتصادي على بريطانيا. واستطاعت ان تتحول الى اكبر دولة دائنة في العالم. ومن هنا استضافت الولايات المتحدة مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ والاوروبيون يتطلعون الى المؤتمر ليساهم في إزالة الركود الاقتصادي الذي يسود قارتهم. وكان هدف المؤتمر هو إقامة نظام جديد يضمن حرية التجارة العالمية ويوفر للدول الاعضاء سيولة نقدية كافية. (اللورد كينز) قدم مشاريع متعددة منها (اتحاد المقاصة الدولي) ووضع افكارا لتحديد القيم النسبية للعملات ليحول دول العمل المنفرد والدخول في سياق تخفيض العملات وانشاء انظمة لمعالجة الاختلال عند حدوثه. وكانت افكاره في إعادة الطمأنينة لعالم مضطرب نقديا.

ولكن الخرائط السياسية المتبدلة بسرعة وظهور مراكز قوى عالمية جديدة، قيام المعسكر الاشتراكي وخروج كثير من الدول من دائرة الاستعمار أدى الى حدوث خلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا. ومشاريع اللورد كينز كانت تهدف الى اعادة مكانة بريطانيا في السيطرة النقدية والاقتصادية من خلال الدعوة لدورها الخاص في اتحاد المقاصة الدولي الذي يشبه دور البنوك المركزية في بلدانها.

مبادئ مؤتمر بريتون وودز

من اول المبادئ التي اقرها المؤتمر انشاء وتطوير حركة ائتمان واسعة حسب ظروف الاعضاء. أما الذهب فنودي بأن المتطلبات النقدية الواسعة لا يمكن تغطيتها بذهب كاف فتوجهت الدعوات لتحديد النقد الدولي لا على اساس كمية الذهب الممكن استخراجه والاحتياطي الموجودة منه، وانما على اساس حاجة التجارة الدولية وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم ان يزيد او ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة التضخم والانكماش. وساد التوجه نحو إسقاط الذهب عن سيطرته في النظام النقدي العالمي. وقدمت مشاريع كثيرة اخرى وخرج المؤتمر بوثيقة عام ١٩٤٤ افرزت ظهور صندوق النقد الدولي وسيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها على النظام النقدي العالمي.

وعلى الرغم من معارضة الاتحاد السوفييتي السابق احتجاجاً على هذه الهيمنة لكنها اخذت مجراها وتجاهل المؤتمر الاوضاع النقدية للبلدان النامية. وجعل اوضاعها هامشياً ونظر في وثائق المؤتمر الى صندوق النقد حيث تم الاتفاق على ان القيمة التبادلية لعملة أي عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك او بالدولار الامريكي كما هي حالته في اول تموز ١٩٤٤، ثم اصدر المؤتمر قوائم بأسعار التبادل Par (Values) لعدد من الدول الاعضاء. وكان العراق من بين الدول الذي حدد فيه للدينار العراقي بسعر تعادلي بالنسبة لصندوق النقد الدولي:

وأطلق الصندوق الدولي لأعضائه امكانية الاستفادة منه عند حدوث عجز طارئ وغير مزمن وحقق هذا الاتفاق شيئاً من الاستقرار النسبي في الوضع النقدي العالمي ورغم انه حدثت عمليات تخفيض العملة ونقصد هنا تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف حيث تقرر الدولة انقاص المحتوى الذهبي الممثل لوحدة النقد الوطنية او انقاص ما تمثله من عدد الوحدات النقدية الاجنبية.

هكذا رسمت اتفاقية بريتون وودز خارطة الوضع النقدي العالمي وآليات العمل واستمرت هذه الاتفاقية في العمل حتى عام ١٩٧١ حيث انهارت الاتفاقية ومرت بثلاث مراحل انهت الاولى عام ١٩٥٨ والثانية عام ١٩٦٥ والثالثة عام ١٩٧١. واستطاعت اوروبا ان تعيد بناءها وتنهض من خرابها الذي خلفته الحرب العالمية وصاحب ذلك نهوض عشرات الشعوب في حركة التحرر الوطني التي اتجهت الى الاستقلال النقدي والخروج من المناطق النقدية والرقابة على الصرف والتجارة الخارجية وتكوين بعض الاتحادات النقدية بين الدول الحديثة الاستقلال كما حدث في غرب افريقيا حيث اصدرت عملة جديدة للتداول.

اسم الدولة العراق	العملة/دينار وزن الذهب بالجرام ٣,٥٨١٣٤
سعر الدولار بالعملة المختصة ٠,٢٤٨	سعر العملة بالسنت الامريكي ٤٠٣,٠٠٠

وهكذا استفادت اوروبا من النظام النقدي الجديد وتحول الحال من ندرة الدولار الى وفرته. ففي عام ١٩٥٨ اكملت اوروبا مرحلة البناء. وغدت التجارة الدولية تتم في أطر متعددة وبدأ الانتقال من المدة الانتقالية الاستثنائية الى اخرى جديدة يمكن تسميتها مدة النهوض الاقتصادي.

وبدأت اوروبا تتخلص من الفائض الدولاري الى ذهب لإفراطها في حيازة هذه العملة وبذلك نشأت بوادر ضعف الدولار الامريكي عالمياً وبعملية التبديل هذه بدأت الولايات المتحدة تفقد كميات كبيرة من الذهب.

وفي اعوام ١٩٦٥-١٩٧١ هي اعوام انهيار اتفاقية بريتون وودز حيث احتدم الصراع والتناقضات التي عجلت بموت هذا النظام لينتهي في عام ١٩٧١م حيث اوقفت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار الى ذهب ويأتي وراء ذلك التطور اللامتوازي الذي يحكم النمو الرأسمالي في العالم وظهرت كتل صناعية في غرب اوروبا واليابان وبرزت عملات قوية وبدأت الثقة بالدولار تتراجع.

في ١٥ آب ١٩٧١ اعلن عن انهاء تحويل الدولار الى ذهب وبذلك انهت الاتفاقية وساد الاضطراب اسواق الذهب والصرف وظهرت اتفاقية عام ١٩٧١ وسميت باتفاقية (سيمو ثو نيان)، وأقدمت الولايات المتحدة من جانبها على الغاء ضريبة الواردات وخفضت سعر الدولار بنسبة ٧,٨٩٪ بالنسبة للذهب. وسجل سعر الذهب ارتفاعاً من ٣٥ الى ٣٨ دولاراً للأوقية، وسمي السعر الجديد للدولار بالسعر المركزي بدلاً من سعر التعادل الذي كان يربط الدولار بالذهب. وسمح لإسعار الصرف الاخرى ان تنقلب بحدود ٢,٢٥٪ زيادة ونقصاناً بعد ان كانت هذه الحدود محصورة في + ١٪ حسب اتفاقية بريتون وودز. ولجأت الولايات المتحدة الى تخفيض سعر الدولار بنسبة ١٠٪ عام ١٩٧٣ ومارست دول اوروبا الغربية عملية تعويم العملة إزاء الدولار. واعقب ذلك ارتفاع سعر النفط العالمي مما ساعد على اتباع اسلوب التعويم (loating) وذهب الدولار للجوء الى اساليب جديدة منها اختيار ما نشاء من نظم الصرف بالنسبة للدول الاوروبية اضافة الى الغاء السعر الرسمي للذهب أي خضوع ثمنه للعرض والطلب. ثم سادت الفوضى النقدية بعد ذلك وسجلت الارباح ومعدلات الفائدة انخفاضاً وظهر التضخم الركودي.

الاضطراب النقدي العالمي

ساد التعويم للعملات الرئيسة القوية كظاهرة عالمية في مدة الثمانينيات وسبقه سقوط سعر الذهب الرسمي. واصبح خاضعاً للعرض والطلب كأية سلعة اخرى وهي النهاية العملية لاتفاقية بريتون وودز وانعكس الامر على النظام الراسمالي وهياكله. وأدت هذه الظاهرة الى تراجع حجم الاستثمارات والنمو وانتشار البطالة والتضخم وقلة نسبة الارباح. وبدأت مظاهر الاختلاف بين اوروبا واليابان والولايات المتحدة في درجات النمو المختلفة.

واصبحت البلدان النامية تتأثر بالاضطرابات النقدية العالمية وكانت مرحلة الاستعمار هي الاوضح في تجسيد هذه الحالة حيث الاقتصاد وهيكله قائم على اساس تسويق المواد الاولية للدول الصناعية وهنا نشأت القاعدة التي حكمت هذه الدول (استهلاك ما لا تنتج وانتاج ما لا تستهلك) وقد سببت الازمة النقدية العالمية جملة امراض على اقتصاد البلدان النامية تراوحت بين تدهور اسعار العملات الى العجز في ميزان المدفوعات وسيادة المديونية الخارجية وزيادة وتائر التضخم.

ونشير هنا الى تدهور اسعار الصرف للعملات المحلية امام العملات الاجنبية، والمداخلة هنا بأن سعر الصرف يتوقف على مستوى الطلب والعرض للنقد الاجنبي في حالة تساويهما او زيادة احدهما على الاخر وتعرض سعر الصرف لحالة الاختلال حيث الطلب الكبير على النقد الاجنبي.

وتدخل الدولة امر وارد للمحافظة على سعر الصرف في السوق النقدية. وهنا تبرز اهمية الانظمة العالمية للسيطرة على اسواق الصرف حفاظاً على التوازن ولكن الذي حدث هو عجز هذه الانظمة في السيطرة على تدني اسعار صرف العملات المحلية امام العملات الرئيسة بسبب خلل هيكلي اقتصادي اجتماعي.

وإزاء هذه الحالة اتجهت البلدان النامية الى تعديل انظمة صرف العملات عن طريق التعويم او ربط عملاتها المحلية بالعملات الرئيسة. ولكن كل هذه الاجراءات لم تحقق الاستقرار لاسعار الصرف لعملات هذه البلدان وساد الاضطراب احوال النقد واتبعت بعض دول العالم الثالث سياسات انفتاحية مقللة من القيود التجارية ورفع يد الدولة عن مراقبة اسعار الصرف مما تسبب في اضرار اقتصادية خطيرة. اما البلدان التي تضع سعراً رسمياً للصرف فقد ظهرت لديها ظاهرة السوق السوداء، باسعار منافسة للاسعار الرسمية ونتيجة لاتساع حجم التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للعملات المحلية تبلورت مظاهر جديدة وهو تحويل النقد المحلي الى عملات اجنبية وحيازتها اضافة الى تهريب هذه الاموال للخارج.

ان النظام النقدي الذي اعقب سقوط اتفاقية بريتون وودز وما صاحبه من فوضى نقدية، اضطر البلدان النامية الى السعي للحصول على قروض من المؤسسات المالية الرأسمالية التي تعاني الافلاس لعدم قدرة المستدين على الايفاء بالديون. وحاولت الدول المختلفة ان تخلق من بلدانها ممولاً لمشروعاتها وتشدد الرقابة على الرأسمال الاجنبي.

(بوتين) يؤكد ان روسيا ستواصل زيادة انتاج وتصدير النفط

صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ختام قمة روسية فرنسية المانية غير رسمية في (سوتشي) على البحر الاسود ان روسيا ستواصل زيادة انتاج وتصدير النفط، حسبما ذكرت وكالة الانباء الروسية (انترفاكس).

وقال بوتين بعد لقاء مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الالماني غيرهارد شرودر (ابلغت زميلي بان الشركات الروسية زادت وما زالت تزيد وستزيد استخراج المحروقات وستزيد الشحنات الى الاسواق العالمية).

واوضح ان هذا الاتجاه (يشمل كل الشركات النفطية بدون استثناء)، بعد ان عبرت واشنطن وبكين مؤخرا للكرملين عن قلقهما من احتمال خلل في صادرات كبرى المجموعات النفطية العملاقة (يوكوس) التي ستباع اسهمها قريبا في اطار اجراءات قضائية.

وقال بوتين ان انتاج النفط الروسي سيبلغ ٤٥٠ مليون طن هذا العام والصادرات ٥٥٢ مليون طن مقابل انتاج ٤٢١ مليون طن وصادرات ٢٢٨ مليون طن في ٢٠٠٣.

ورأى المستشار الالماني ان قرار بوتين زيادة الانتاج (مهم جدا)، وعبر عن شكره للرئيس الروسي على هذا الوعد. وقال (كنا نخشى بدون هذا القرار ان يواجه الاقتصاد العالمي صعوبات) بسبب نقص النفط الخام في الاسواق العالمية.

يذكر ان روسيا الدولة الثانية المصدرة للنفط في العالم واحدة من البلدان النادرة التي تستطيع زيادة انتاجها بينما تنتج منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) باقصى طاقتها.

مدير صندوق النقد الدولي يزور الارجنتين

وصل مدير صندوق النقد الدولي رودريغو راتو أمس الأول الى مطار بوينوس ايريس الدولي اتيا من واشنطن في زيارته الاولى الى العاصمة الارجنتينية منذ توليه منصبه بحسب ما اعلنت مصادر في المطار.

واوضحت وزارة الاقتصاد الارجنتينية ان راتو لا ينوي ختام زيارته التي من المتوقع ان تستمر عشر ساعات فقط بمؤتمر صحافي على عكس ما فعله سلفه هورست كولر.

ومن المتوقع ان يلتقي راتو الرئيس نيستور كيرشنير في القصر الرئاسي.

كما ينتظر ان يجري راتو محادثات مع وزير الاقتصاد روبرتو لافانيا وحاكم المصرف المركزي الفونسو برت غاي قبل ان يتوجه الى الاوروغواي.

وتتزامن زيارة مدير صندوق النقد الدولي مع تظاهرة نظمتها احدى ابرز الجمعيات الارجنتينية التي تضم عاطلين عن العمل وغيرهم من المتأثرين بالازمة الاقتصادية.

وتطالب هذه المنظمة بتحرير قائدها راوول كاستيلز الذي اعتقل الاسبوع الماضي بعدما سلب اموالا من كازينو في شمال البلاد لتمويل حركته.

تركيا تعتزم ضم قبرص في اطار وحدة جمركية مع الاتحاد الاوروبي

اعلن وزير الخارجية التركي عبدالله غول الثلاثاء الماضي ان تركيا تدرس الاجراءات لضم قبرص في اطار وحدة جمركية بين انقرة والاتحاد الاوروبي دون ان تعني هذه المبادرة اعتراف انقرة بالحكومة القبرصية اليونانية.وقال غول في مقابلة مع قناة (ان تي في): (هناك عمل نقوم به حول هذا الموضوع. لكن لن يكون ذلك اعترافا سياسيا).

وابرمت تركيا التي ليست عضوا في الاتحاد الاوروبي اتفاق وحدة جمركية مع الاتحاد الاوروبي في الاول من ايار لكنها غير مشمولة بالوحدة الجمركية مع تركيا لانها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع انقرة.واضاف غول (الجميع يعلم بان اعترافا سياسيا غير وارد لكن علينا تحمل مسؤوليات في مجالات اخرى) موضحا ان القبارصة اليونانيين رفعوا القيود عن دخول المنتجات التركية اراضيهم.ومارست بروكسل ضغوطا على انقرة لتقوم تركيا بتسوية هذه القضية.وفي نيسان فشلت محاولة اخيرة لاعادة توحيد الجزيرة قبل انضمام قبرص الى الاتحاد الاوروبي بعد رفض القبارصة اليونانيين لخطة السلام الدولية التي وافق عليها القبارصة الاتراك.والجزيرة مقسمة منذ الغزو التركي لاراضيها سنة ١٩٧٤ ردا على انقلاب للقبارصة اليونانيين القوميين الذين كانوا يريدون الحاق الجزيرة باليونان. وما زالت تركيا تنشر ٣٠ الف جندي في شمال الجزيرة ولا تعترف بالادارة القبرصية اليونانية.

وزير اصلاحي ايراني يتهم حراس الثورة ويندد بسياسة المحافظين

اتهم وزير النقل الايراني احمد خرم تنظيم حراس الثورة وهو الجيش العقائدي للنظام الاسلامي في ايران بانه عمل على اقفال المطار الجديد للبلاد في العاصمة طهران متذرعا بالتصدي للاستثمارات الاجنبية وقال الوزير الاصلاحي في مقابلة خاصة مع وكالة فرانس برس ان المطار الدولي الذي يحمل اسم الامام الخميني والذي تم اغلاقه بشكل لا سابق له في اليوم نفسه الذي كان يفترض ان يفتتح فيه في الثامن من ايار قد يكون ضحية الضغوط الشديدة التي مارسها حراس الثورة الذين ساءهم استبعادهم في عمليات التلزيم.

واوضح الوزير خرم ان (شركات ايرانية قدمت عروضا بينها شركات يسيطر عليها حراس الثورة والقوات المسلحة لكن هذه العروض كانت مرتفعة جدا).

وقد تذرع الجيش الذي يعتبر حراس الثورة قوات النخبة الخاصة فيه (بالاسباب الامنية) في عملية اغلاق المطار.

وقامت عربات عسكرية بسد مدرجات المطار فيما وقفت المقاتلات العسكرية الايرانية على اهبة الاستعداد للتدخل، وتلقت احدى الطائرات التجارية التي كانت تقترب من المطار امرا بان تعود ادراجها والا تعرضت لنيران المضادات الارضية.

واعتبر العسكريون ان قرار تلزيم المطار وتسييره من قبل كونسورسيوم نمساوي تركي بعقد تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار يعرض امن البلاد للخطر لان العمليات في المطار اوكلت الى اشخاص اجانب.

ويرد الوزير الاصلاحي على ذلك بالقول انه افتراض (لا اساس له اذ يعمل حاليا قرابة ٣٠٠ اجنبي في مطار مهرباد) وسط العاصمة الذي كان يفترض ان يحل المطار الجديد محله. ويضيف (اذا كان وجود الاجانب في مطار دولي يمثل خطرا على الامن القومي فان جميع المطارات الدولية في العالم يجب ان تغلق).

وكان تدخل الجيش احدى اكبر العمليات التي شنت لوقف التوجه الليبرالي الذي سعت اليه حكومة محمد خاتمي. وفي ايار كان الجيش يعرف ان المحافظين الذين وقفوا باستمرار في وجه سياسة خاتمي قد استعادوا الغالبية في مجلس الشورى وبالتالي سيطرتهم فعليا على كل مراكز السلطة تقريبا.

واعتبارا من هذا التاريخ راح مجلس الشورى يعمل على تقطيع الخطة الخمسية الرابعة التي كانت الحكومة قدمتها معتبرة ان الانفتاح على الخارج والخصخصة وحدهما كفيلان بعلاج المشاكل الكبيرة التي يعاني منها اقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على الدولة.

وقال خرم (في بلادنا عقلية معادية للاستثمار الاجنبي .. لكن الوقت ليس مناسبا لاقفال ابوابنا امام العالم الخارجي).

واستنادا الى الوزير الاصلاحي فان هناك مفاوضات جارية حاليا لاعادة فتح المطار الذي استغرق مشروع بنائه ٣٠ عاما وكلف ٣٥٠ مليون دولار. وقد اعرب عن امله في الوصول الى حل (ربما خلال عشرة ايام) لكنه اوضح انها ليست المرة الاولى يجري الحديث فيها عن اخر النفق .. فالافتتاح كان لفترات طويلة يتاجل شهرا بعد شهر.

وهناك انباء متضاربة حول الابقاء او عدم الابقاء على العقد مع الكونسورسيوم الذي تعتبر تركيا طرفا مهما فيه وذلك في اطار تصفية لمجمل النزاعات مع تركيا.

ويخضع الوزير نفسه لاجراءات (منع) من قبل مجلس الشورى وسيمثل امام النواب في التاسع من ايلول.

والى مسالة المطار الجديد فان خرم يواجه مشكلة اخرى تتعلق بمحاسبته بعد العديد من الكوارث الجوية وكوارث السير والسكك الحديد.

وبين الاسئلة الكثيرة التي وجهت الى خرم لماذا بقي في منصبه بعد حادثة القطار في نيسابور في شباط الماضي التي اوقعت ٢٨٩ قتيلا. وكان رده (هناك حوادث كثيرة في كل انحاء العالم فكم وزير استقال لهذا السبب).

ويتابع الوزير الاصلاحي (كنت اعلم عندما تسلمت الحقيبة انها وزارة الكوارث فهناك عشرون سنة من سوء الادارة).

واذا ما صوت مجلس الشورى بحجب الثقة عن خرم فلا شك ان مصيره سيكون افضل من سلفه الذي قتل في حادث طائرة في مسلسل كوارث حقيبة الكوارث.

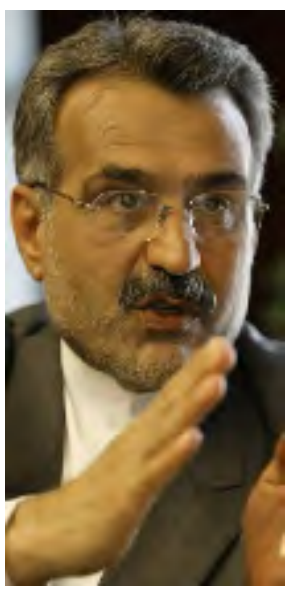

النفط وحده لا يكفي لتحسين الوضع الاقتصادي في الشيشان

حصل الرئيس الشيشاني الجديد علي الخانوف على وعد من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتخصيص كل عائدات النفط الشيشاني لاعادة اعمار الجمهورية المدمرة الواقعة في القوقاز، لكن تاثير ذلك على السكان ليس مؤكدا.

وقال المرشح الذي حظي بدعم الكرملين وانتخب الاثنين (سنتبع خط الرئيس الاول احمد قديروف لاعادة اعمار وانعاش اقتصادنا ولضمان امن سكان الشيشان).

لكن احتياجات الجمهورية كبيرة جدا: فنسبة البطالة تصل الى ٨٠٪ من السكان والدخل الشهري للاسرة لا يتجاوز سبعين دولارا و٨٠٪ من سكان العاصمة غروزني يفتقدون الى المياه الجارية، بحسب المنظمات الانسانية.

وقبل اسبوع، عرض الرئيس علي الخانوف ورمضان قديروف، نجل الرئيس الراحل احمد قديروف والرجل القوي في النظام، على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان يعالجا هذه الامور بفضل عائدات الصادرات النفطية.

ووصف بوتين هذا العرض بانه (معقول). الا ان هذه التصريحات قد لا تكون اكثر من وعود انتخابية.

ولاحظ يوري كورغونيوك، المحلل السياسي في (مؤسسة اندم) ان (الخانوف قال ما تريد الشيشان ان تسمعه). لكنه اضاف (بما ان كل الجمهوريات في القوقاز الشمالي فقيرة جدا وتعتمد على الموازنة الفدرالية فان عائدات النفط الشيشاني تعود اصلا الى الشيشان).

وتابع ان وحدها آلية اعادة التوزيع (يمكن ان تتغير وفي الواقع يريد رمضان (قديروف) السيطرة على هذه الاموال).

من جهة اخرى، الموارد النفطية في الشيشان التي تملك احتياطيا مؤكدا يصل الى خمسين مليون طن من النفط الخام، محدودة في الواقع.

وقد استخرجت الشركة النفطية الرئيسية في الشيشان (غروز-نفت-غاز) الفرع من الشركة العامة (روس-نفت)، ٨,١ مليون طن من النفط الخام في ٢٠٠٣ لكنها كمية لا تساوي شيئا امام ٣٢١ مليون طن من النفط المنتجة في روسيا العام الماضي.

وبلغ الانتاج النفطي في منطقة غروزني اوجه في ١٩٣٢ قبل التراجع تدريجيا في العهد السوفياتي.

وادى النزاعان المسلحان في الشيشان الى اتلاف المصافي النفطية في محيط غروزني والتي كانت تزود كل الجنوب الروسي قبل الحرب بينما يفقد انبوب النفط الذي ينقل هذه المادة من بحر قزوين الى البحر الاسود عبر غروزني من اهميته كلما تقدمت اشغال مد الانبوب المنافس بين باكو وتبيليسي وجيهان.

وبدأت (روس-نفت) احياء الصناعة النفطية الشيشانية في العام ٢٠٠٠.

واعتبر فلاديمير فويفودا ممثل (روس-نفت) ان (هناك تقدما ملحوظا لكن الحقول تستنفد والانتاج قد لا يتجاوز ٥,١ او ٢ مليون طن سنويا يحسب التوقعات).

وهو انتاج بعيد جدا عن الخمسة ملايين طن التي وعد بها علي الخانوف.

فعلى العكس من ذلك، لقد ترك الارث النفطي في الشيشان آثارا سلبية واضحة. فثلث الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك الانهار ملوثة بالنفط ومخلفاته من النفايات. وبعد خسائر الصناعة السوفياتية، جاء دور زعماء الحرب الذين تركوا بصماتهم على الانتاج النفطي الشيشاني لانهم يمولون انشطتهم عبر استخراج النفط وبناء مصاف بدائية تلقي بمخلفاتها في مياه الانهار.

واليوم ايضا لا يزال قسم كبير من السكان يعتمد في معيشته على الاستخراج غير القانوني للنفط. فقد تم اختلاس حوالى ١٥٠ الف طن من النفط استخرجت بطريقة عشوائية في العام ٢٠٠٣، بحسب (روس-نفت).